جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

مسار التطبيع العربي مع النظام السوري: الأسباب والأهداف

ورقة بحثية مقدَّمة في الندوة الدولية الثامنة للشرق الأوسط التي تنظمها جامعة
İstanbul Gelişim Üniversitesi

تقرير تحليلي

إعداد : وائل علوان

25 تشرين الأول / أكتوبر 2023

www.jusoor.co

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات - 2023
www.jusoor.co

تمهيد

بقي النظام السوري معزولاً دولياً منذ استخدامه للعنف المفرط ضد المتظاهرين السوريين عام **2011**، وخاصة مع المواقف المتقدمة للولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وتركيا، والموقف المتقدم لأهم الدول العربية ومنها السعودية وقطر.

حتى عام **2018** كان قد مضى سنوات على النزاع الداخلي الذي كانت تتغير خريطة السيطرة فيه بشكل مستمر، بالتزامن مع صراع مصالح الفاعلين الخارجيين الذين كان يتوسع حضورهم ضِمن سورية على حساب الفاعلين المحليين.

بعد عام **2018** بدأت روسيا وإيران في محاولات خلق فرص كسر العزلة الدولية للنظام، وخاصة بعد تراجُع الموقف الأمريكي في دعم المعارضة السورية، وبعد التقدُّم الكبير الذي حققه النظام ميدانياً بمساعدة روسيا.

لكن –رغم تراجُع دعم المعارضة السورية– كان هناك موقف غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يمنع التطبيع مع النظام وتقديم المساعدة له، وخاصة بعد العقوبات الأمريكية التي فُرضت على النظام نهاية عام **2019**، لذلك فإن الخروقات التي تحققت في هذه الفترة لم يَستفِدْ منها النظام شيئاً.

لم يكن لدى أيّ من الدول العربية رغبة أو حاجة للتواصل مع النظام والتطبيع معه، والحالات المحدودة والقليلة التي فتحت خطوطاً دبلوماسية مع النظام كانت ضِمن إعادة تعريف علاقاتها مع داعميه وليس معه، تحديداً روسيا وإيران، مثل زيارة الرئيس السوداني السابق عمر البشير إلى دمشق عام **2018** والتي كشفت المعلومات أنها كانت ضِمن صفقة معالجة البشير لملفّ الديون التي تطالبه بها، أو كان التواصل مع النظام جزءاً من أدوار إقليمية عنوانها الوساطات، كما هو الحال في الإمارات وسلطنة عُمان.

أولاً: سياق التطبيع العربي مع النظام السوري

خلال عام **2022** كانت هنا مُتغيّرات إقليمية ودولية أعادت رسم خريطة المصالح والعلاقات بين الدول، وشكّلت كارثةُ الزلزال الذي ضرب جنوب تركيا وشمال سورية في الربع الأول من **2023** فرصةً لإعادة تعريف الدول العربية لعلاقاتها مع النظام، بدوافع سياسية وأمنية واقتصادية تحت غطاء المشاركة الإنسانية.

النظام لم يتغير، ولا توجد مؤشرات قيّمة تدلّ على قابليته للتغيير، فهو ما يزال يمارس الاستبداد والعنف المفرط ضد السوريين، وما يزال يشكل تهديداً أمنياً مستمراً لدول الجوار وللمنطقة، سواء في تغذية الإرهاب واستثماره وتوظيفه لابتزاز دول المنطقة، أم في صناعة المخدرات وإغراق المجتمعات بها.

كما أن النظام لم يُغيّر من موقعه ضِمن المشروع الإيراني في المنطقة، بل يزداد النفوذ الإيراني في سورية بما يُشكّل تهديداً مستمراً للدول العربية، كذلك يتيح النظام لروسيا استخدام القواعد الجوية والموانئ البحرية في مختلف المناطق على الخريطة السورية.

وبالتالي فإن سياق التطبيع العربي مع النظام لا يأتي ضِمن تغيُّرات حصلت في بِنْية النظام وسلوكه، ولا في تغييرات متوقَّع أن تحصل برغبته وإرادته، وإنما ضِمن تغيُّرات إقليمية ودولية متداخلة ومعقدة وتختلف بين دولة وأخرى.

ثانياً: دوافع التطبيع العربي مع النظام السوري

هناك مجموعة من الدوافع تجعل الدول العربية تعيد تعريف علاقاتها مع النظام في سورية، أهمها:

1. الدوافع السياسية

وجدت الدول العربية نفسها خارج دائرة الفاعلين في الملف السوري بعد تراجُع الدور الأمريكي الذي بقي موجوداً ضِمن الخريطة السورية ومؤثراً بشكل فاعل، لكنه أعطى نفوذاً أكبر لحساب إيران وروسيا وتركيا.

ربما لا يُشكِّل الوجود التركي في سورية قلقاً بالغاً للدول العربية؛ لأن الوجود التركي مقتصر على الشمال السوري فقط، وربما شكَّل الوجود الروسي للدول العربية عوامل طمأنة رغم عدم التزام الروس بتعهُّداتهم التي قدَّموها عام **2018** ببقاء الجنوب السوري خالياً من النفوذ الإيراني، لكن الوجود الروسي غير الملتزم هذا أعاد تموضعه بعد الحرب الروسية على أوكرانيا في فبراير **2022** لصالح امتداد النفوذ الإيراني بشكل كبير في شرق سورية وجنوبها، وأيضاً فقد عزز الانشغال الروسي في حرب أوكرانيا من سيطرة إيران على القرار السياسي في سورية.

هنا كانت الدول العربية أمام استحقاق العودة إلى دائرة الفاعلين في الملفّ السوري وإنْ كان ذلك عَبْر النظام كما هو الحال مع الأردن والإمارات، وأمام استحقاق التعامل الجديد مع إيران من بوّابة النظام كما هو الحال مع السعودية.

من جانب آخر فإن التغيُّرات الدولية دفعت الدول العربية إلى ضرورة خَلْق التوازُن في علاقاتها مع الدول الكبرى، كما هو الحال مع مصر التي حافظت على علاقتها مع روسيا من خلال عدة ملفات منها التواصل مع النظام السوري، وحافظت على علاقتها مع الولايات المتحدة من خلال عدة ملفات منها التحفظ في التطبيع مع النظام السوري.

وضِمن مبدأ التوازُنات فقد ظهر أن الملفّ السوري ملفّ تفاوُضي بامتياز، حيث رسمت بعض الدول علاقاتها مع روسيا أو علاقاتها مع الولايات المتحدة بطبيعة تعامُلها مع الملفّ السوري، كما هو الحال في السعودية التي حرَّضت الموقف الأمريكي عَبْر التطبيع مع النظام.

2. الدوافع الأمنية

تصاعدت التهديدات الأمنية التي يستثمر بها النظام ومن ورائه إيران، دون أن تُجدِيَ القطيعة نفعاً في التخفيف من إغراق الأردنّ ودول الخليج بالمخدرات، أو تخفيف الخطر الأكبر وهو تمرير السلاح وخلايا التطرف والإرهاب.

لم يكن الخطر الأمني الذي يُشكّله النظام السوري موجَّهاً للأردنّ فقط بحكم الحدود البرية المشتركة، وإنما كان التهديد يطال جميع دول الخليج وخاصة السعودية، عَبْر الأردنّ، وبما وفرته القواعد الإيرانية في سورية ولبنان من معسكرات لتدريب الحوثيين.

لذلك وأمام هذه التهديدات عملت الأردنّ في وقت مبكر على التواصل مع النظام، وكانت الأردنّ تركز في هذا التواصل على التنسيق الأمني، ثم حاولت السعودية أن تُنهي أي نشاط للحوثيين في سورية ولبنان من خلال تفاهُماتها مع إيران التي تضمنت التطبيع مع النظام في سورية.

3. الدوافع الاقتصادية

كانت الدوافع الاقتصادية حاضرة في إعادة تعريف العلاقة بالنظام، الذي لم يكن لديه ما يقدمه في الجانب الاقتصادي مع استمرار العقوبات الغربية عليه.

كانت الشراكات الاقتصادية عنوان علاقة الإمارات مع النظام بعد شهر واحد فقط من إعادة فتح أبو ظبي سفارتها في دمشق نهاية عام **2018**، وتم الاتفاق على مجموعة من المشاريع أهمها مشاريع الطاقة، لكن هذه الاتفاقات بقيت حبراً على ورق، شأنها شأن خطّ الغاز العربي الذي كان من المفروض أن يمتد من مصر عَبْر الأردنّ إلى سورية ومنها إلى لبنان، حيث العقوبات الأمريكية منعت أيّ تفاعُل اقتصادي فعليّ مع النظام بما يحقق الفائدة له، وبما يخفف من الضغوطات الغربية عليه.

يختلف الوضع مع الأردن التي عانت من إغلاق المعابر الحدودية مع سورية، فكان أحد أهم دوافع تطبيعها مع النظام هو إعادة فتح شريان التجارة الشمالي لدخول المنتجات المتنوعة إلى الأسواق الأردنية وخاصة المنتجات الزراعية، وفي ذات الوقت إعادة إحياء الخطوط التجارية والاستفادة من رسوم عبور المنتجات من سورية إلى دول الخليج.

ثالثاً: مصير التطبيع العربي مع النظام السوري

إن النظام منذ أن تَشكَّل في خمسينيات القرن الماضي بقي على ذات السلوك والممارسات التي لم يُغيِّرها ولا يستطيع أن يُغيِّرها؛ لأنها جزء من بِنْيته ولأنها طريقته في إدارة الأزمات الداخلية والخارجية.

إن تموضع النظام ضِمن المحور الإيراني إستراتيجي وممتدّ لعقود، وقد تحوَّل منذ التدخل الإيراني لإنقاذ النظام بعد عام **2011** إلى سيطرة واسعة على القرار السياسي والأمني والعسكري، وازدادت هذه السيطرة سَعَةً بعد غرق روسيا في حرب أوكرانيا.

من خلال المقدمتين السابقتين فإنه لا يمكن ربط مصير التطبيع العربي مع النظام باستجابة الأخير أو تفاعُله أو انتظار شيء منه، ومن المستبعَد أن تكون الدول العربية تراهن على ذلك بحكم خبرتها السياسية والأمنية الطويلة بهذا النظام.

وعليه فإن مصير العلاقة بين الدول العربية أو كل دولة منها على حِدَةٍ مع النظام مرتبط بالعلاقة مع داعميه والمسيطرين على قراره؛ إيران ثم روسيا، وستبقى سورية مكاناً مناسباً لتبادُل الرسائل بين الدول العربية وبين إيران وروسيا، وساحة هي الأنسب لاختبار مبادرات حسن النية أو الضغوطات التفاوضية، وأحياناً ملفاً لابتزاز الموقف الأمريكي.

في حين لا يُتوقَّع أن تساهم مسارات التطبيع العربية في إنقاذ النظام من الضغوطات الغربية عليه، أو في تغييرات كبيرة في المشهد السياسي أو الميداني الذي يتوافق عليه الفاعلون الخارجيون الرئيسيون في سورية.

خُلاصة

إنّ التغيُّرات الإقليمية والدولية فتحت المجال أمام بعض الدول العربية لتطبيع علاقاتها مع النظام الذي يُشكِّل جزءاً من المشروع الإيراني في المنطقة، والمرتبط بشكل مباشر مع النفوذ الروسي في الشرق الأوسط، وبالتالي فإن التواصُل مع النظام هو تواصُل مع إيران أو روسيا ضِمن بقعة جيوسياسية مهمة لكنها مقيَّدة بالعقوبات الغربية.

وصحيح أن العقوبات الغربية والضغوطات الأمريكية حالت دون استفادة النظام فعلياً من مسارات التطبيع معه، إلا أن هذه المسارات وجدت طريقها ضِمن الهوامش الواسعة التي أوجدها تراجُع الموقف الأمريكي من منع الدول من التطبيع مع النظام إلى إعلان عدم الانخراط بالتطبيع، والدعوة لأن يكون التطبيع ضِمن المسار الأمميّ ومشروطاً باستجابة النظام.

ثَمَّة مجموعة من الدوافع لتطبيع الدول العربية مع النظام، منها سياسية أمنية، ومنها اقتصادية، لكن هذه الدوافع جميعها كانت ترتبط بعلاقة الدول المُطبِّعة أو كل واحدة منها مع روسيا وإيران دون انتظار شيء فعليّ من النظام ذاته، الأمر الذي يجعل مستقبل التطبيع ومساراته يسير سلباً أو إيجاباً مع الظروف الإقليمية والدولية، ولا ينعكس بتغييرات كبيرة على المشهد السياسي أو الميداني للخريطة السورية.

مـول اوف اسـطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2ـ مكتب 3#ـ باشـاك شـهير
اسـطنبول - تـركـيـا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co